



القمة اليورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة  
الإسكندرية 18-19 أكتوبر 2009  
الإعلان الختامي

1. يتقدم ممثلو المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في الدول الشريكة بالمنطقة اليورومتوسطية التي لا يوجد بها مجلس اقتصادي اجتماعي أو مؤسسة مماثلة تماثيا مع التفويض الذي نص عليه إعلان برشلونة في عام 1995 وتحت إشراف الاتحاد من أجل المتوسط بخالص الشكر لوزارة الخارجية المصرية ومكتبة الإسكندرية وممثلي المجتمع المدني المصري لكرم ضيافتهم مساهمتهم في نجاح القمة.
2. وخلال القمة ناقشت وفود من دول الاتحاد من أجل المتوسط واللجنة الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية الموضوعات المتصلة بمشاركة المجتمع المدني في الاتحاد من أجل المتوسط وتبعات الأزمة الاقتصادية والمالية واستراتيجية اقتصادية وتوظيفية قائمة على مجتمع معرفة والتغير المناخي في منطقة البحر المتوسط والتغيرات الديموغرافية والثقافية وتأسيس مجالس اقتصادية واجتماعية في الدول اليورومتوسطية الشريكة.  
وتبنى المشاركون التوصيات التالية :

المشاركون :

فيما يتعلق بدور ومشاركة المجتمع المدني في الاتحاد من أجل المتوسط

3. دعوة الحكومات لتأسيس وتعزيز آليات الحوار البناء على المستوى المحلي من أجل ضمان استشارة الأطراف المعنية بالمجتمع المدني من منظور تحسين الشفافية في عملية اتخاذ القرار والترحيب ببدء العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني الذي تأسس عام 2007 ودعم الجهود التي تبذلها مصر والمغرب من أجل تأسيس مراكز اقتصادية اجتماعية لديها وإلقاء الضوء على النتائج الإيجابية لمشروع تريمسيد3 الذي سهل الاجتماعات بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والمساهمة في الفهم الأفضل والسلام؛
4. التذكير بأن هناك شبكات ومشروعات وبرامج قائمة بالفعل تأسست وفقا لعملية برشلونة وأكدت على الحيوية والثراء التي تمثلها والتأكيد على أن شبكة التعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة القائمة على أساس إعلان برشلونة ستواصل عملها والتعاون بشكل وثيق مع هيئات الاتحاد من أجل المتوسط؛
5. الأخذ في الاعتبار بأن الملف المؤسسي لشبكة التعاون اليورومتوسطية بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في يجب تعزيزه ومنحه وضع الهيئة الاستشارية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط جنبا إلى جنب مع الخطوط التي تم وضعها على المستوى البرلماني ومع السلطات المحلية والإقليمية؛
6. وفي هذا الشأن سيبدأ المشاركون العمل حول كيفية تطبيق هذا الاقتراح وتشكيل مجموعة عمل لتحقيق ذلك؛
7. الأخذ في الاعتبار بأن تمثيل المجتمع المدني في إطار الاتحاد من أجل المتوسط سيساعد في رفع مكانة مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط بين عامة الناس وتعزيز ديمقراطية المشاركة في المنطقة اليورومتوسطية عن طريق إشراك الأطراف المعنية الشرعية والشركاء الاجتماعيين والأطراف الأخرى بالمجتمع المدني؛

وفيما يتعلق بتبعات الأزمة الاقتصادية والمالية على المنطقة اليورومتوسطية

8. ملاحظة أن الأزمة الاقتصادية والمالية تؤثر على النمو والتوظيف ورفاهية الشعوب في جميع دول المنطقة اليورومتوسطية ولكن بدرجات متفاوتة؛
9. دعوة الحكومات لتعزيز الاستثمار العام والخاص وتشجيع الاستهلاك خاصة في المنتجات الخضراء والصدقية للبيئة من أجل تعزيز النمو من منظور ضمان التنمية المستدامة ووسائل الإنتاج الأنظف وتغطية الاقتصاد والبيئة والتنمية الاجتماعية؛
10. الأخذ في الاعتبار أن الانتعاش يتطلب تشجيع أكثر فعالية للتكامل والتعاون الإقليمي ودعوة الحكومات والأطراف المشاركة من المجتمع المدني لمضاعفة جهودها في المنطقة؛
11. ملاحظة أن تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية تأتي على قمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الشريكة خاصة فيما يتعلق بمشكلة التوظيف التي تؤثر خصيصا على النساء والشباب وتؤدي لمزيد من الفقر وعدم استقرار الوظائف؛

12. التأكيد على الحاجة لتنمية المشروعات المشتركة عن طريق تنمية الشركات صغيرة ومتوسطة النطاق وتعزيز الجمعيات التعاونية والأشكال الأخرى للاقتصاد الاجتماعي من أجل خلق وظائف خاصة للأشخاص الأكثر تضررا والمعرضين لخطر العزلة الاجتماعية. ومن المهم على وجه التحديد تطوير كافة أشكال الاقتصاد الاجتماعي خلال فترات الأزمة الاقتصادية؛
13. الدعوة لمنح اهتمام خاص للاقتصاد والمشكلات الاجتماعية والقضائية التي تواجه النساء؛
14. حث الوزراء الذين سيجتمعون في الاجتماع الوزاري الثاني على الالتزام بتوصيات اسطنبول الخاصة "بتعزيز دور المرأة في المجتمع" (11 و12 نوفمبر في المغرب) المنظم من قبل الاتحاد من أجل المتوسط للأخذ في الاعتبار بالتكامل ومشاركة المرأة فيما يتعلق بمواجهة التحديات المستقبلية التي تنشأ من الركود. وأخذوا على عاتقهم متابعة تطور العمل من أجل المرأة في المنطقة؛
15. دعوة الحكومات لوضع سياسات توظيف وحماية اجتماعية منتظمة وفعالة بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني من أجل التخفيف من آثار الأزمة؛
16. التأكيد على الأهمية الكبيرة للتنمية الاجتماعية المستدامة والفعالة من أجل مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة ودعوة الاتحاد من أجل المتوسط لتطبيق القرارات التي اتخذها وزراء العمل في الاجتماع الوزاري للتوظيف الذي انعقد في يومي 9 و10 سبتمبر 2008 من أجل التعرف على الشركاء الاجتماعيين وتطبيق الحوار الاجتماعي. وهم يدعمون منظمة العمل الدولية بسبب الدور الهام الذي تلعبه في تأمين العمل الجاد والجودة المهنية وتعزيز الحوار الاجتماعي. وقد حثوا منظمة العمل الدولية على توسيع نطاق عملها في المنطقة خاصة عن طريق تطبيق المعاهدة الدولية للتوظيف التي تمت الموافقة عليها بالإجماع العام الحالي؛

#### وفيما يتعلق بالاستراتيجية الاقتصادية والتوظيفية القائمة على مجتمع معرفة في المنطقة اليورومتوسطية

17. ملاحظة أن الأزمة الاقتصادية والمالية عززت الطلب على نموذج نمو مستدام ونزيه والتفكير أن الاقتصاد القائم على المعرفة من الممكن أن يساهم في هذا التغيير الكبير والشامل؛
18. قبول صحة الأولويات الخمسة التي حددها البنك الدولي لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة : مواصلة التحسن في الحكم وتوجيه التعليم ونظم التدريب وفقا لاحتياجات الاقتصاد المستدام وتنمية البحث والإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تعزيز التفكير كوسيلة لحل النزاعات وتبني كافة الأطراف المعنية في المجتمع قيم المشاركة والتعاون؛
19. الرغبة في التأكيد على أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية التي تجسد قيم الحوار والتعاون يمكنها أن توفر إطار عمل مؤسسي لا يمكن الاستغناء عنه للسعي إلى توافق مطلوب لتأسيس اقتصاد قائم على المعرفة؛
20. إعلان الرغبة في تضيق الهوية الرقمية التي تؤكد على عدم المساواة في الحصول على المعرفة وإلقاء الضوء على المستويات المختلفة لإتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بين الدول الأعضاء والدول الشريكة في المنطقة اليورومتوسطية؛
21. التوصية بصياغة وتطبيق برنامج عمل مستدام وفعال واستهداف الدول الشريكة على وجه التحديد مما يعكس روح استراتيجية لشبونة عن طريق حشد جهود كافة الأطراف المعنية العامة والخاصة؛
22. ملاحظة أن من أجل تغيير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفضل في الوقت الراهن بعض الدول الصاعدة الأخرى فإن جعل الدول الشريكة أكثر جاذبية عن طريق الشركات الراحية، وعن طريق تحسين التدريب المهني ومؤهلات القوة العاملة يعد بالغ الأهمية على المدى القصير والمتوسط؛
23. دعوة حكومات المنطقة اليورومتوسطية بمساعدة المؤسسات الأوروبية لتحديد المهارات الموجودة وتطوير نظم التعليم والتدريب الملائمة لتعلم المهارات واحتياجات سوق العمل، خاصة للنساء والشباب. وهناك حاجة ماسة لتحديد المهم والمهارات المستقبلية لتأسيس إطار عمل من أجل معرفة المؤهلات وتوفير المزيد من الموارد لهذا الهدف. وفي هذا الشأن لاحظ المشاركون الدور الذي تلعبه مؤسسة التدريب الأوروبية في المنطقة؛

#### وفيما يتعلق بالتغير المناخي والبحر المتوسط : تحديات البيئة والطاقة

24. ملاحظة أن منطقة البحر المتوسط على وجه التحديد عرضة لتأثيرات التغير المناخي بسبب نقص المياه وزيادة التصحر. وهناك أيضا حاجة للتحرك الفوري من أجل التعامل مع مشكلة الأمن الغذائي من أجل ضمان الاستقلالية في الغذاء وتطبيق السياسات الطموحة والمنسقة للتعامل مع هذا الوضع البالغ الخطورة؛
25. الأخذ في الاعتبار بأن قضية التغير المناخي لا بد أن تدمج في سياسات الطاقة والزراعة والصحة والسياحة ولا بد أن يتم التعامل معها أيضا فيما يتعلق بصلتها بقضايا الهجرة وحماية المدنيين تماشيا مع مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متنوعة؛
26. الترحيب بحقيقة أن تطبيق سياسات التنمية المستدامة تم تحديده كإحدى أولويات الاتحاد من أجل المتوسط وأن بعض المشروعات ذات الأولوية التي تمت الموافقة عليها تشمل تطوير التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة؛
27. مناقشة الاستثمار في البحث والإبداع في مجال إنتاج الطاقة المتجددة باعتباره وسيلة لإنعاش النمو الاقتصادي عن طريق ضمان التنمية العالمية في منطقة البحر المتوسط بأكملها؛
28. الإشارة لتباين سياسات التنمية البيئية والمستدامة في منطقة البحر المتوسط واقتراح أن تقوم دول الاتحاد من أجل المتوسط بوضع منهج مشترك ذو أهداف والتزامات مشتركة عن طريق تأسيس " تحالف المتوسط من أجل المناخ والتنمية المستدامة" على مستوى التعاون بين الدول؛
29. الترحيب بحقيقة أن الوزراء في المؤتمر الوزاري الذي انعقد يوم 25 يونيو 2009 حول مشروعات التنمية المستدامة أكد على أهمية التزام المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومؤسسات البحث بصياغة المشروعات. وألقوا الضوء على أهمية تكرار المشروعات التي تهدف لخلق آلية لمراقبة مستويات البحر المتوسط من أجل التعامل مع تحديات التغير المناخي؛
30. الأمل في نجاح قمة كوبنهاجن المقبلة وأن تكون نتائجها ذات تأثير إيجابي على منطقة البحر المتوسط؛

#### وفيما يتعلق بالتغير الديموجرافي والثقافي في المنطقة اليورومتوسطية

31. التأكيد على أن التغييرات الديموغرافية والثقافية لها تأثير على التنمية المحلية والوطنية والإقليمية في منطقة البحر المتوسط وأن لها تأثير هام على أسواق العمل والنسيج الاجتماعي والأوضاع الثقافية؛
32. ملاحظة أن خلال الخمسين عاما الماضية شهدت الدول الشريكة زيادة ملحوظة في متوسط فترة العمر وترتب على ذلك دعوة الحكومات وكافة الأطراف المعنية لتوقع المشكلات الخطيرة التي ستنشأ في المستقبل بسبب الزيادة الكبيرة في التعداد السكاني لكبار السن، وخاصة وضع مخططات تقاعد وتضامن بين الحكومات في الوقت الذي تنقص فيه الإشارة إلى ضرورة أخذ نصيب مساوي من النسبة الأكبر من الشباب اليوم من منظور تسهيل خلق فرص العمل على نطاق واسع، بالإضافة إلى حمايتهم من كافة أنواع العزلة؛
33. التأكيد على أن منظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين لهم دور هام في جعل عملية إدراج المهاجرين في المجتمع بشكل أكثر رسوخ وفعالية من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان. ولا بد أن يتم إشراك تلك المنظمات في حل المشكلات الناشئة عن عودة العمال المهاجرين لدولهم الأصلية؛
34. ملاحظة أن تقارب قيم الاحترام المباشر التي تعد جزء لا يتجزأ من الحضارات حول منطقة البحر المتوسط مطلوب من أجل ضمان التعاون الأوثق بين الثقافات من أجل تحقيق السلام والاستقرار ودعم المشروعات المشتركة في المنطقة؛
35. اعتبار التعليم والبحث أداتين مهمتين لتعزيز الحوار بين الثقافات وتحسين التفاهم المتبادل بين ثقافات ودول المنطقة اليورومتوسطية؛
36. ولذلك فان دعم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط لصياغة استراتيجية يورومتوسطية للثقافة قائمة على الحوار بين الثقافات والسياسة الثقافية. وفي هذا الشأن يرحب المشاركون بتشكيل مجموعة خبراء في المجال الثقافي ويقترحوا إضافة مجموعة من ممثلي المجتمع المدني؛
37. دعم أنشطة مؤسسة أنا لينده في مجال الحوار بين الثقافات خاصة بين الشباب؛

#### فيما يتعلق ببرنامج عمل عام 2010

38. تقرر أن خلال قمة عام 2010 سيتم التعامل مع الموضوعات التالية :
- أ- التدريب المهني كعامل من أجل التنافسية وخلق فرص العمل : أولويات الأطراف الاقتصادية والاجتماعية المعنية.
- ب- العمل الجاد والتنمية المستدامة حول منطقة البحر المتوسط والتركيز على موضوع المياه العذبة ومياه البحر وقطاعات الصحة.
- ت- متابعة تطبيق توصيات مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع
39. تقرر أن خلال قمة عام 2011 سيتم التعامل مع الموضوعات التالية :
- ج- الهجرة والتعاون في المنطقة اليورومتوسطية (تقرير مرحلي سيتم تقديمه عام 2010)
- ح- تعزيز الشراكات التجارية والإبداع والابتكار في المنطقة اليورومتوسطية

اقترح المشاركون في القمة اليورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة تقديم هذا الإعلان إلى مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيعقد في مدينة اسطنبول التركية يومي 24 و25 نوفمبر عام 2009.